حدّد رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار السيد عبد العزيز عمر، الثاني من أكتوبر القادم موعداً لعقد أولى جلسات محاكمة الأردني بشار إبراهيم أبو زيد، والإسرائيلي (الهارب) أوفير هراري أمام الدائرة التاسعة لمحكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ، بتهمة التخابر مع إسرائيل للإضرار بمصالح مصر القومية.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أمس: إنه جاء في قرار الإحالة »أن المتهميْن قاما بالتخابر مع دولة أجنبية، بقصد الإضرار بالمصالح القومية للبلاد، من خلال تمرير المكالمات الدولية المصرية الواردة للبلاد عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بغرض السماح لأجهزة الأمن الإسرائيلي بالتنصت على تلك المكالمات)«.

وكان المتهم الأردني قد تم القاء القبض عليه في أبريل الماضي عقب ثورة 25 يناير، وجرى التحقيق معه بمعرفة المستشار طاهر الخولي المحامي العام الأول بنيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام بدوي المحامي العام الأول للنيابة.. حيث جاء إلقاء القبض على المتهم الأردني في ضوء ما رصده جهاز المخابرات العامة المصري من أنشطة تخابر اضطلع بها وشريكه الصهيوني الهارب لصالح جهاز المخابرات الصهيونية.

وكشفت التحقيقات عن قيام الضابط الصهيوني الهارب بتكليفه المتهم الأردني بشار أبو زيد بالبحث عن عناصر من المصريين المتعاملين في مجال تمرير المكالمات وعرض خدماته عليهم من بيع أجهزة ومعدات صهيونية الصنع تستخدم في هذا الغرض لصالح أجهزة الأمن الصهيونية. كما وجهه بالحصول على بيانات بعض العاملين في مجال الاتصالات في مصر، خاصة العاملين في شركات المحمول المصرية، والتي تسمح طبيعة عملهم بالسفر للخارج وكذا السعي لإقامة علاقات بالمذكورين بغرض فرز الصالح منهم للتجنيد، والحصول منهم على معلومات فنية متخصصة تتعلق بطبيعة عمل الشبكات والمحطات الخاصة بشركات المحمول المصرية.

وكشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا أن المتهم الصهيوني أوفير هيراري طلب من المتهم الاردنى بشار أبو زيد توفير أعداد كبيرة من شرائح التليفونات لشركة موبينيل لخدمات المحمول المصرية بغرض استخدامها فى عملية تمرير المكالمات الدولية المصرية عبر مواقع الكترونية متواجدة بالكيان الصهيوني وكذا تجهيز البعض

منها ببرامج فنية متخصصة تسمح بالتنصت على كافة المكالمات التى تجرى عليها وذلك من خلال شبكة الانترنت.

وتبين من التحقيقات أن المتهم الأردنى قام بإرسال طرود عبر شركات البريد السريع الدولى تحتوى على وسائل إخفاء ومنها دمية لعبة أطفال بداخلها شرائح تليفونات محمولة تابعة لشركة موبينيل المصرية، حيث تم ضبطها وتفريغ الشرائح التى كانت تحتويها وعددهم 300 شريحة تليفون بدون بيانات وجميع الشرائح المذكورة مخالفة لقانون الإتصالات رقم 10 لسنة 3002، فضلا عن ذلك أرسل بعض الفلاشات المحملة بالمعلومات التى يقوم بتجميعها الصهيونى أوفير هرارى فى وسائل إخفاء حتى لا يتم إكتشافها.

و اعترف المتهم بشار أبو زيد خلال التحقيقات بأن عملية تمرير المكالمات الدولية المصرية عبر الكيان

الصهيوني تمكنها من عمليات التنصت والتسجيل وكذلك تتبع ومراقبة خطوط وأرقام تليفونات بعينها ترد لها مكالمات من الخارج وتسجيل هذه المكالمات ويمكن الإستفادة بما تحتويه من معلومات.

وأوضحت التحقيقات بالنيابة بأن الصهيوني أوفير هرارى يعمل بالشبكات والأقمار الصناعية وفى مجال تمرير المكالمات الدولية لخدمة أهداف أجهزة المخابرات الصهيونية بمنطقة الشرق الأوسط بكل من (مصر وسوريا والسعودية واليمن وليبيا والجزائر وإيران ولبنان والعراق) من خلال شرائح تليفونات المحمول التى تعمل على شبكات شركة المحمول بتلك الدول، كما حصل على شرائح من المتهم الأول لشركة موبينيل لخدمات التليفون المحمول المصرية.

وتبين من خلال الفحص الفنى للمعدات والمضبوطات التى كانت بحوزة المتهم الاردنى بشار أبو زيد أنه يقوم بتمرير المكالمات المصرية الدولية الواردة عبر الانترنت الصهيونى من خلال محطة التقوية التابعة لشركة موبينيل لخدمات المحمول بمنطقة العوجة بشمال سيناء وأنه يقوم بشحن الارقام التى تستخدم فى عملية التمرير والتابعة لشركة موبينيل لخدمات المحمول المتواجدة فى الكيان الصهيوني من التليفون الشخصى للمتهم الاردنى.

وتبين من خلال التحقيقات التي باشرتها نيابة أمن الدولة وتحريات الأمن القومى بشأن قيام المتهم الأول والثانى بتمرير المكالمات الدولية المصرية عبر الكيان الصهيوني عن طريق برج التقوية التى قامت شركة موبينيل لخدمات المحمول بتركيبه بمنطقة العوجة بمحافظة شمال سيناء منذ عام 6002م، وقد تبين أن هذا البرج مخالف للأبراج العادية بالرغم من أن الكثافة السكانية لتلك المنطقة المحيطة بمحطة التقوية المذكورة) من 400 إلى 600 شخص فى محيط 50 كم مربع (كما أنها منطقة صحراوية نائية ولا يوجد بها أى مبانى بارتفاعات عالية وتبعد تلك المنطقة عن منفذ العوجة البرى بمسافة 2 كم وهو ما لا يتناسب مع طبيعة المنطقة وحجم حركة المكالمات عليها.

وأكدت التقارير الفنية بشأن معاينة البرج الخاص بشركة موبينيل والمتواجد على الحدود الشرقية بالبلاد أن هناك إهمالا وتواطؤا من متخذى القرار فى شركة موبنيل (الادارة الفنية المختصة بتركيب المحطات وادارة معايير الجودة وادارة تصميم الشبكات وادارة المبيعات) لقيامهم بانشاء وتقوية برج شركة موبينيل على الحدود المصرية بمنطقة العوجة دون الحصول على التصاريح والموافقات اللازمة من جهة الاختصاص.. حيث قامت الشركة بزيادة عدد وحدات التغطية لتتخطى الحدود المصرية وتصل إلى داخل الكيان الصهيوني.

وأشارت التحقيقات أنه لولا هذا البرج ما تمكن الكيان الصهيوني من إتمام عملية تمرير المكالمات بغرض التنصت عليها بما يؤثر تأثيرا بالغا على الأمن القومى المصرى فضلا عن حصول شركة موبينيل على مبالغ طائلة نتيجة عملية تمرير المكالمات الدولية المصرية بمخالفة قانون الاتصالات

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 18/08/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com